على الرغم من نجاحها في المناصب التي تبوأتها بمختلف الأماكن

المرأة الكويتية .. قصة حزينة في سطور انتخابات مجلس 2020

■ 362 مرشحاً بينهم 33 مرشحة في الدوائر الخمس لم تصل منهن واحدة

صفاء الهاشم

عالية الخالد

شيخة الجاسم

غدير أسيري

■ الوزيرة السابقة غدير أسيري حلت في المركز الـ 19 بـ 1119 صوتاً بالدائرة الأولى

■ عالية الخالد كانت الأوفر حظاً واستطاعت إنهاء السباق في المركز الـ 13

■ مفاجأة «الثالثة» تمثلت في ابتعاد صفاء الهاشم عن المنافسة إذ حلت في المركز الـ 30

نيفين معرفي

خديجة القلاف

■ الدائرة الرابعة لم تكن هناك مرشحات ..و«الخامسة» حلت فيها المرأة بمراكز متأخرة

■ مراقبون : ابتعاد المرأة عن المنافسة موضوع يحتاج إلى دراسة من جميع الجوانب

■ منتدى المنيس : إخفاق المرأة في الانتخابات أمر مقلق.. ونحتاج كفاءات نسائية

بينما انفض العرس الديمقراطي الانتخابي في البلاد ، ووصل 50 نائباً إلى قاعة عبد الله السالم في اقتراع شهد إقبالاً كبيراً من الناخبين والناخبات ، وشفافية شهدت بها كل الجهات الرقابية ، وتحت إجراءات احترازية مشددة بسبب فيروس كورونا المستجد ، تظل هناك علامة استفهام كبيرة تستدعي المناقشة بعقلانية وواقعية ، ألا وهي إخفاق المرأة الكويتية في الوصول إلى البرلمان .

فبينما تنافس في الانتخابات البرلمانية التي جرت في الخامس من ديسمبر الجاري نحو 362 مرشحاً بينهم نحو 30 مرشحة في الدوائر الخمس .

ففي الدائرة الأولى والتي تنافس فيها 71 مرشحاً بينهم 11 مرشحات ، لم تدخل المنافسة في المراكز الـ15 الأولى أي منهن ، وكانت أقرب مرشحة في هذه الدائرة هي الوزيرة السابقة غدير أسيري ، والتي حلت في المركز الـ19 بـ1119 صوتاً ، بينما حلت المرشحة نيفين معرفي في المركز الـ23 بـ423 صوتاً ، والمرشحة عذراء الرفاعي في المركز الـ33 بـ133 صوتاً ، وابتعدت باقي المرشحات عن المنافسة لمراكز متأخرة .

أما الدائرة الثانية والتي تنافس فيها 57 مرشحاً بينهم 6 مرشحات كانت المرشحة عالية الخالد الأوفر حظاً ليس فقط بدائرتها بل على مستوى كل الدوائر فقد حلت في المركز الـ13 بـ1307 أصوات ، بينما حلت المرشحة منى عبد الحسين عوض في المركز الـ 23 بـ 486 أصوات ، فيما ابتعد باقي المرشحات السبع عن المنافسة .

وفي الدائرة الثالثة والتي تنافس فيها 74 مرشحاً بينهم 11 مرشحات حلت المرشحة شيخة الجاسم في المركز الـ25 بـ642 صوتاً بينما كانت المفاجأة في ابتعاد النائبة السابقة صفاء الهاشم عن المنافسة إذ حلت في المركز الـ30 بـ430 صوتاً ، فيما ابتعد باقي مرشحات الدائرة عن المنافسة وجئن في مراكز متأخرة .

أما الدائرة الرابعة ، والتي تنافس فيها 91 مرشحاً ، فقد خلت تماماً من المرشحات .

وفي الدائرة الخامسة والأخيرة ، والتي تنافس فيها 69 مرشحاً بينهم 5 مرشحات ، وحلت المرشحة خديجة القلاف في المركز الـ31 بـ435 صوتاً بينما جئن بقية المرشحات في مراكز بعيدة عن المنافسة .

على صعيد متصل أكد مراقبون أن ما جرى في الانتخابات فيما يخص ابتعاد المرأة الكويتية عن المنافسة يضع علامات استفهام كبيرة ، فالمرأة الكويتية تتمتع بقدرة كبيرة على الخدمة المجتمعية ، ووصلت إلى أعلى المناصب التي أثبتت فيها أنها جديرة واستحقاق .

وأضاف هؤلاء أن الموضوع يحتاج إلى دراسة من جميع الجوانب ، موضحين أن أغلب النساء التي تولين منصب وزاري نجحن فيه نجاحاً كبيراً ، والأمثلة على هذا كثيرة، وعديدة.

وفي نفس السياق شدد منتدى سامي المنيس الثقافي على ضرورة دعم المبدعين والمتميزين وتمكينهم من صنع القرار، لإصلاح الأوضاع في جهات الدولة، مؤكداً أنه من غير المقبول تمكين غير المؤهلين ثقافياً وتعليمياً.

واعتبر المنتدى في بيان له أن إخفاق المرأة في السباق البرلماني أمر مقلق ويستدعي الدراسة والمعالجة، داعياً إلى توزير كفاءات نسائية في الحكومة المرتقبة.

وقال المنتدى: "بعد أن اتضحت نتائج الانتخابات نود أن نؤكد اعتزازنا بمشاركة الشعب الكويتي وتحديد اختياراته التي أكدت أهمية المشاركة في الحياة السياسية والعملية الديمقراطية مهما كانت التحفظات على الآليات والأدوات المتاحة"، ورغم نجاح عدد من العناصر الشابة الطموحة للإصلاح نود تأكيد ما يلي:

أولاً: إن عدم نجاح أي من المرشحات في هذه الانتخابات يجب أن يثير القلق بين المسؤولين والقوى الحية في المجتمع بما يحتم المعالجة الثقافية وتعزيز التوجهات التقدمية التي تؤكد أهمية دعم دور المرأة في صناعة القرار السياسي وتبوؤ المراكز الأساسية من أجل تأكيد الاستفادة من القدرات المتوافرة بين نساء الكويت من أجل صناعة الحياة ودعم التنمية المستدامة، ولذلك نأمل أن يقوم سمو رئيس الوزراء، بعد أن جرى تكليفه من صاحب السمو الأمير، باختيار عدد من السيدات المتميزات لشغل مناصب وزارية أساسية وبحيث لا يكون ذلك الاختيار شكلياً أو هامشياً.

ثانياً: لقد اتضحت العيوب في نظام الصوت الواحد في الدوائر غير المتوازنة عددياً بما يفرض تعديل قانون الانتخابات ليؤكد عدالة التمثيل السياسي ومن ذلك اعتماد نظام القائمة أو توزيع الكويت على 50 دائرة انتخابية متوازنة الحجم السكاني. كذلك لابد من إقرار قانون الأحزاب السياسية التي تعتمد دستور البلاد مرجعية لها بعيداً عن المرجعيات الأيديولوجية أو مرجعيات الإسلام السياسي وتتفاوت في برامجها الاقتصادية والاجتماعية وتكون خاضعة لسلطة القانون. ثالثاً: يتعين العمل على إصلاح الهيكل الاقتصادي بما يتسق مع المتغيرات الجارية في الاقتصاد العالمي وتأثيراته في اقتصادات الطاقة والنفط.

كما يجب دعم الجهود للاستفادة من قدرات القطاع الخاص للاضطلاع بمسؤوليات أساسية ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز دوره في خلق فرص العمل للمواطنين وبما يمكن من تعديل التركيبة السكانية. يضاف إلى ذلك أهمية إقرار قانون للضرائب المتنوعة ومنها ضرائب الدخل والتي تعتمد نظام الضريبة التصاعدية بما يعني قيام أصحاب الدخول العالية بدفع نسبة أعلى من مداخيلهم كضرائب، كما يجب توفير ضرائب القيمة المضافة على السلع والخدمات الكمالية وضرائب الأرباح الرأسمالية الناتجة عن تبادل الأصول المالية والعينية، ومهما يكن من أمر فإن قوانين الضرائب يجب أن تحمي الطبقات الشعبية وتعزز عدالة توزيع الثروة.

رابعاً: هناك أهمية للارتقاء بجودة النظام التعليمي والنظام الصحي في البلاد بعد التدهور الذي شهدناه في السنوات الماضية.

أما التعليم فيعد من أهم العوامل التي ترتقي بالحياة الإنسانية والتي تمكن من تعزيز قدرة البشر على صناعة الثروة، وبما يمكن من الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، أما النظام الصحي فهو أساسي في هذا العصر من أجل حماية البشر من الأوبئة والأمراض بالوقاية والعلاج، ولا يمكن القبول بعد كل هذه السنوات أن نضطر إلى علاج المواطنين خارج البلاد بموجب أنظمة وآليات مشكوك في جدواها وتكاليفها غير المنطقية. خامساً: أهملت الثقافة في الكويت بشكل غير مقبول وتم تنصيب مسؤولين غير مؤهلين ثقافياً وتعليمياً لإدارة المؤسسات الثقافية في البلاد بما يثير القلق على التراث الثقافي الوطني ودور الكويت التنويري في هذه المنطقة من العالم، ولذلك آن الأوان لمعالجة الاختلالات في مواقع الثقافة ودعم المبدعين والمتميزين في مختلف مجالات الثقافة والفنون والآداب.

مواجهة التيارات المعادية

لفت منتدى سامي المنيس الثقافي في ختام بيانه إلى أنه إذا كان لنا أن نتقدم نحو التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الوطنية التي أكد عليها الرواد منذ بداية الوعي السياسي والثقافي في البلاد في مطلع عشرينيات القرن الماضي، فيتعين أن يكون لدينا مجلس للوزراء مؤهل لإدارة دفة البلاد خلال الأعوام المقبلة وقادر على مواجهة التيارات المعادية للتطور ومتمكن من اتخاذ القرارات الصحيحة مهما كانت كلفتها السياسية.

مشاركة المرأة في الانتخابات جاءت بصورة كثيفة

النساء خرجن للاقتراع بأعداد كبيرة

الشحومي : مستمر في ترشحي لنائب الرئيس ومصلحة الكويت هي الأهم

أحمد الشحومي

أكد النائب أحمد الشحومي أنه مستمر في ترشحه لمنصب نائب رئيس مجلس الامة.

وقال: "ما زلت مستمرا في الترشح لمنصب نائب الرئيس والأمور طيبة، والأهم مصلحة الكويت التي نضعها فوق أي اعتبار".

هنأ الخالد لتكليفه بتشكيلها

الحمد: الحكومة الجديدة يجب أن يتم اختيارها بكل عناية ودقة بناء على الكفاءة والرغبة في العمل

قال عضو مجلس الامة النائب المهندس أحمد الحمد إن تشكيلة الحكومة الجديدة يجب أن يتم اختيارها بكل عناية ودقة بناء على الكفاءة والجدارة والقدرة والرغبة في العمل، وبالتشاور مع القوى السياسية المختلفة والتنسيق معها لتكتسب الحكومة دعما برلمانيا يمكنها من العمل والإنجاز، متمنياً لرئيس الحكومة سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح كل التوفيق والنجاح والسداد في عمله لصالح الكويت والكويتيين، وذلك بعد إعادة تكليف سموه من قبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه لتشكيل الحكومة الجديدة.

وأضاف النائب الحمد بأن أداء الحكومة السابقة لم يرق إلى تحقيق متطلبات وطموحات المواطنين الكويتيين وعجزت عن تحقيق أية أهداف، حيث أنها تعاملت مع الأحداث الداخلية بطريقة ردود الأفعال المتأخرة في بعض الأحيان وعملت على زيادة الطين بلة في أحيان أخرى، وخاصة وزراة الكهرباء في عهد الوزير خالد الفاضل الذي عمل بشكل ممنهج على إفراغ الوزارة من الكفاءات والخبرات بإقالة من تجاوز الستين من العمر وكان يحاول إقالة من تجاوز الخمسين بعد ذلك ناسياً أو متناسياً بأن هؤلاء الموظفين لديهم من المعاناة والهموم ما يكفيهم ويزيد ولا ينقصهم الإقالة ليصبحوا بلا عمل وكأنهم بطالة مقنعة!!!

كما أشار الحمد إلى أن تردي أداء الحكومة بشكل عام لا يعني عدم وجود وزراء مخلصين ومختصين وكفاءات على الرغم من بعض الأخطاء مؤكدا على ضرورة خلق الجو الصحي والسليم من التعاون بين السلطتين كل ضمن صلاحيته ليتم الإنجاز والبدء في تحقيق ما طال انتظاره من قبل المواطنين من تحسين في الخدمات كلها من إسكان وتعليم وصحة وخدمات معيشية، بالإضافة إلى ضرورة العمل على إنهاء ملف البدون بشكل نهائي ومرضي وإنساني ووطني.

وختم الحمد سائلاً المولى عز وجل أن يوفق رئيس الحكومة في عمله لاختيار الأفضل ليكون كل وزير عاملاً فاعلاً في أداء الحكومة بما يصب في النهاية في مصلحة الكويت والكويتيين جميعاً.

أحمد الحمد